



PROVISIONAL

A/34/PV.54  
6 November 1979

ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر عرشي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين

المصقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد سليم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )

— سياسة الفصل المنصري التي تتبناها حكومة جنوب أفريقيا [ ٢٨ ] :

( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل المنصري فسي  
الألعاب الرياضية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللجنة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 366 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ( A/34/22 و Add.1 ) ؛

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب

الرياضية (A/34/36)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة الى المتحدث الأول ، أود أن اقترح أن تقفل قائمة المتحدثين في المناقشة حول هذا البند غدا الأربعاء ٧ تشرين الثاني / نوفمبر عند الساعة ١٢ ظهرا .

ان ا لم أسمع أى معارضة ، سوف نعتبر أنه تقرر ذلك .

لقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أحث جميع المندوبين الذين يرغبون في الاشتراك في هذه المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في أقرب وقت ممكن حتى يكون من الممكن أن ننتفع بالوقت المخصص لبحث هذا البند .

والآن أذعو مقرر اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى السيد وسبر لويس من اندونيسيا ، ليقدّم تقريرى اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/34/22/Add.1.

السيد لويس (اندونيسيا) (مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى)

(الكلمة بالانكليزية) : يسعدني غاية السعادة أن أقدم التقرير السنوى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/34/22 وكذلك التقرير الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا الوارد في الوثيقة A/34/22/Add.1 . هذان التقريران مقدمان للجمعية العامة وللمجلس الأمن طبقا للأحكام المتعلقة بالقرار ٢٦٧١ (د - ٢٥) في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ .

وأود أيضا أن أقول أنني أقدم هذين التقريرين نظرا لغياب سلفي السيد أنتوني يو من ماليزيا عن منصب المقرر ، وانني لأشعر بالفخر لتقديم هذا التقرير الشامل الذي ساعد هو فسي اعداده .

ان التقرير السنوي للجنة الخاصة الذي اعتمده اللجنة في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، يعطي استعراضا مختصرا للأعمال العديدة التي قامت بها اللجنة خلال التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى . ويتضمن النتائج والتوصيات التي ارتأت اللجنة أنها أساسية نظرا للانتهاكات المتكررة ضد السلم والأعمال العدوانية التي يقترفها نظام الفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة تأسف أن مجلس الأمن لم يعترف أن الفصل العنصرى يهدد السلام طبقا للمادة ٧ من الميثاق .

ان اللجنة الخاصة قد طلبت منها الجمعية العامة بالقرار ٣٣/١٨٣ (ب) في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ تعزيز التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى ، التي بدأت حملتها في ٢١ آذار / مارس ١٩٧٩ . واللجنة الخاصة نظرت الى هذه التعبئة كحملة شاملة لتأكيد العقوبات التي أتخذت ضد نظام الفصل العنصرى وكدعم كامل لحركات التحرير .

وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة ترى أنه نظرا للأزمة المتفاقمة في افريقيا الجنوبية ، فان منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تبدأ حملة دولية لصالح العقوبات ضد افريقيا الجنوبية كخطوة ذات أولوية في سياق التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى .

وطبقا لهذه المسؤوليات ، فان اللجنة الخاصة قد أجرت مشاورات مع العديد من الحكومات والمنظمات ، وشاركت في مؤتمرات شتى ، واتخذت سلسلة من التدابير من شأنها أن تشجع أعمال الحكومات والوكالات المتخصصة والرأى العام العالمي في جميع البلدان .

ان اللجنة الخاصة قد أولت انتباها خاصا للتعاون النووى مع افريقيا الجنوبية خلال السنة الماضية ، ونظمت ندوة دولية حول التعاون النووى مع افريقيا الجنوبية في لندن من ٢٤ الى ٢٥ شباط /فبراير ١٩٧٩ ، بمشاركة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والحكومية وحركات التحرير في الجنوب الافريقي وكذلك الخبراء بصفتهم أفرادا .

ان اللجنة الخاصة قد نقلت استنتاجات وتوصيات هذه الحلقة الى مجلس الأمن ، وانهم  
لتأسف لانه لم يتخذ اى تدبير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٣ / ٣٣ ( ز ) ، وفي ضوء الاستنتاجات  
والتوصيات لهذه الحلقة .

ان اللجنة الخاصة تعتبر ان الوجود المستمر لنظام الفصل العنصرى يعتبر في حد ذاته  
تهديدا مستمرا لسلم العالم . وفي جنوب افريقيا فان اللجنة الخاصة لاحظت ان العام الماضى قد  
تميز بتفاقم الموضوع الذى نجم عن تشريع قوانين تمييزية وقمعية ضد كل من يعارض سياسة الفصل العنصرى .  
ان اللجنة الخاصة تؤكد على اقتناعها بان نظام الفصل العنصرى يتحدى الرأى العام العالمى  
ويمضى في اقتراف جرائم ، نظرا لرفض كبار التجار المتعاملين في جنوب افريقيا احترام قرارات الأمم  
المتحدة ، وبسبب نشاط الشركات متعددة الجنسيات . ان اللجنة تؤكد ايضا ان كل تعاون مع نظام  
الفصل العنصرى يشجعه على الاصرار على سياسته الاجرامية العنصرية ، القمعية والعدوانية .

ان اللجنة الخاصة تعرب ايضا عن عميق قلقها ازاء زيادة التعاون بين اسرايل وجنوب  
افريقيا ، خاصة في المجال النووى ، بالرغم من قرار الجمعية العامة الذى يطالب اسرايل بأن توضع  
حدا لهذا التعاون . ان هذا القلق ادى باللجنة الخاصة الى ان تلفت نظر الجمعية العامة الى  
ضخامة هذا التعاون كما ورد ذلك في الوثيقة A/34/22/Add.1 .

لذلك ، فان اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة ومجلس الأمن ان يناشدا جميع الدول بأن  
تتخذ تدابير تشريعية فعالة ، بما في ذلك منع السفن التي تنتهك قرار المنع من أجل منع الشركات  
البتروولية وشركات الشحن وكذلك البنوك والمؤسسات المالية من تقديم اية معونة الى نظام جنوب افريقيا  
او بالسماح لها بالتهرب من المنع .

ان اللجنة الخاصة ايضا توصي الجمعية العامة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وبالتشاور  
مع الهيئات والمنظمات الاخرى ، ان تتعلم مؤتمرا د وليا للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن  
العقوبات ضد جنوب افريقيا .

ان اللجنة الخاصة توصي كذلك بأن تؤكد الجمعية العامة تضامنها الدولى مع دول المواجهة  
وتتاشد جميع الدول لتقديم لها المعونة اللازمة ضد الاعمال العدوانية التي يقترفها نظام الفصل  
العنصرى .

وعلاوة على ذلك فان اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة بأن تؤيد استنتاجات وتوصيات الحاققة الدراسية الدولية بشأن الاطفال الذين يعيشون تحت نظام الفصل العنصرى ، وتوصي بها جميع الدول والمنظمات المعنية .

ان اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة بأن تدين بشدة ما يسمى بالاعلان الخاص باستقلال البانتوستان في فيندا ، وخطط نظام الفصل العنصرى الرامية الى استمرار سياسة البانتوستانات .

واخيرا ، فان اللجنة الخاصة توصي الجمعية العامة بمباشرة وسائل الاعلام الجماهيرية كي تساهم في الجهود الدولية ، وذلك بتقديم معلومات موثوق بها حول الوضع في جنوب افريقيا ، ومطامح ونشاطات حركات التحرر الوطنية في جنوب افريقيا ، وجهود الامم المتحدة من اجل القضاء على الفصل العنصرى . ان وسائل الاعلام الجماهيرية من حقها ان تدعي لمناهضة الدعاية المضللة لنظام الفصل العنصرى ، وان ترفض كل دعاية لصالح الفصل العنصرى .

واود ان اختتم بالتعبير عن عظيم شكرى وشكر اللجنة الخاصة للامين العام على تعاونه البناء من عمل اللجنة الخاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو السيد ب . ا . كلارك رئيس اللجنة الخاصة

ضد الفصل العنصرى الى تقديم تقريره .

السيد كلارك (نيجيريا) (رئيس اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى) (الكلمة بالانكليزية) : من بين جميع المسائل السياسية وتلك المتعلقة بحقوق الانسان التي تواجه الامم المتحدة اليوم ، فانه لا توجد مسألة تتطلب الادانة الجماعية مثل النظام اللا انساني للفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وليس هناك امر في جدول الاعمال الدولي اليوم له طابع مأساوى ومتفجر يمكن ان يؤدي الى حرب عنصرية بين القارات مثل هذه المسألة .

ان حكومتي وجميع الحكومات المستقلة في افريقيا تعتبر ان هذه المناقشة حاسمة لان الطبيعة الاستعمارية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تنتقص من كرامة كل افريقي ومن آدميته . انها حاسمة لان الفصل العنصرى يزدري سيادتنا واستقلالنا السياسي . وكما قال ابراهام لنكولن فان افريقيا لا يمكنها ان تظل جزءا حرا وجزءا في العبودية . ان هذه المناقشة حاسمة لاننا لانستطيع

ان ننسى الدماء البريئة التي سالت على شوارع شارب فيل رسوتيو ومدن سودا اخرى في جنوب افريقيا ، دافعا عن الحرية الافريقية . ولا نستطيع ان نبقي غير مباليين بما يتعرض له الافارقة من انتهاك لحقوقهم السياسية والانسانية المتمثلة في الصرخات العالية التي يطلقها الافارقة الذين يخوضون معركة التحرر الافريقي والذين يزج بهم اليوم في السجون وفي معسكرات الاعتقال . اننا نعتبر ايضا ان هذه المناقشة حاسمة لان سياسات نظام بريتوريا العنصرى داخل وخارج جنوب افريقيا يمثل اكبر خطر على سلم واستقرار افريقيا .

ففي نورمبرج منذ حوالي اربعة عقود مضت ، بعد الحرب العالمية الثانية الرهيبة التي نشبت بسبب النجبي الزائف المتفوق العنصرى فان المجتمع الدولى اعلن ان العنصرية هي احدى جرائم الحرب ، جريمة ضد الانسانية . ان تلامذة ذلك النجبي في جنوب افريقيا وخصوصا مالان ، فيرورو ، فوستر وبوتا الآن لم يخفوا اعجابهم وتأييدهم للمنازية ولا عداوتهم الافارقة . ان الانجليز واليهود لم يفلد وهم فقط في هذا ، ولكنهم تبناو بمنتهمى الدقة والخطورة لنظريات العنصرية لتفوق البييض من اشلاء المجزرة . ان الفصل العنصرى كسياسة الدولة وبرنامج مؤسس للعمل يجب ان يدان كجريمة تاريخية ضد الانسانية تهدد السلم والأمن الدوليين .

هذه المناقشة تجرى الآن على خلفية الأحداث المهمة ، فمنذ بضعة أيام ، استيقظ العالم على الأخبار التي تفيد ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد فجر جهازا نوويا . ان نتائج هذا التطور الخطير بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين لم تقيّم تماما بعد ، حيث اننا مازلنا ننتظر التقرير الذى طلبناه من الأمين العام بشأن هذا الموضوع . لكن هناك شيء واحد أكيد وهــو أن تلك الحكومات والشركات عبر الوطنية الغربية عن طريق مدعها برأس المال والمعدات ، والدعم السياسي قد ساعدت جنوب افريقيا في الحصول على القدرة النووية ، متعملة بذلك مسؤولية ضخمة أمام التاريخ . وبعد بضعة أيام من هذه الأحداث المخيفة وردت تقارير تفيد بأن قوات الجنوب الافريقي المسلحة قد هاجمت انغولا وزامبيا مرة أخرى . واذ كان الدافع هو افزاع تلك الدول الموجودة في غنادق خطل المواجهة لحرب التحرير في الجنوب الافريقي ، فان قاطعي طرق جنوب افريقيا كانوا مخطئين تماما . ذلك ان تلك الدول قد ولدت من نيران حرب التحرير الافريقية ولا يمكن أن يخيفها أى منطلق أو أية نتيجة لتلك الحرب ، لكن ما أصيب بالضرر فعلا هو الصورة والثقة بالأمم المتحدة ، التي ردت دائما على أعمال العدوان العمدية والمستمرة التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد دول أعضاء مخلصمة بقرارات هزيلة مثل القرار ٤٥٤ لعام ١٩٧٩ الذى أصدره مجلس الأمن في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر من هذا العام .

بالنسبة لأولئك الذين لا تزال تساورهم بعض الشكوك في طبيعة التهديدات التي يفرضها نظام الفصل العنصرى على السلم العالمي ، عليهم أن يطلعوا فقط على سجل نظام الفصل العنصرى الاجرامي والقيح في تحديه الصريح للأمم المتحدة . ان استقلال روديسيا الجنوبية فير الشرعي المفتصب قد أعلنه مجلس الأمن في عام ١٩٦٥ - بناء على مبادرة القوة التي تتولى الادارة " المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية " - كتهديد للسلم العالمي . وتلبية لطلب تلك السلطة تم فرض عقوبات اجبارية ضد نظام روديسيا الجنوبية العنصرى المتمرد . وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي توضع فيها التدابير الالزامية - وهي التي وصفت تماما وبصورة حتمية في الفصل السابع من ميثاقنا كي تعطي فاعلية لقرارات مجلس الأمن - موضع الاختبار . ان حكومة الجنوب الافريقي وعلى مدى الأربعة عشر عاما الماضية ، لم تستمر فقط في الاستهزاء بمنظمتنا برفضها تطبيق تلك الاجراءات بل انها أيضا قد واصلت مد المتمردين الروديسيين بالأسلحة لادامة قصفهم الداخلي وهجماتهم

الوحشية على الدول المستقلة المجاورة وعلى معسكرات اللاجئين منتهكين بذلك مبادئ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

وفضلاً عن ذلك ، فإن بريتوريا لا تزال تحتل ناميبيا بطريقة غير شرعية متعدياً بذلك مقررات مجلس الأمن والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية ، التي هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة . وعلى عكس كل المفاهيم الطيبة والقانون الدولي ، فإن نظام جنوب افريقيا العنصرى لا يزال يؤيد العناصر المنشقة في أنفولا ، وبهذا يؤدي الى الاضرار بسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة . لذلك ، فإن السؤال الذى يجب ان نطرحه على أنفسنا هو هل تمثل جنوب افريقيا تهديداً للأمم المتحدة أكثر مما ندرك ؟ فمنذ المانيا النازية ، هل كانت هناك أية دولة استطاعت دون ان تلقى عقاب - ان تنتهك بطريقة واضحة جميع قواعد ومعايير السلوك الدولي المتحضر كما تفعل جنوب افريقيا ؟ هل نحتاج الى أن نتردد في ان نقرر ان جنوب افريقيا قد وضعت نفسها في موقف المنبذ في المجتمع الدولي ومن ثم يجب طردها فوراً من جميع المنظمات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة ؟ ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وقد صممت على ان تبتعد عن البلاغات الورقة التي اتبعت في الثلاثين سنة الماضية في اداة السياسات العنصرية لجنوب افريقيا ، قد وضعت لنفسها استراتيجيات عمل محددة . وفي بداية هذا العام ، في شباط/فبراير على وجه التحديد ، فإن اللجنة الأولى - كما لو كانت تتوقع وقوع الأحداث الرهيبة التي تمت فيما بعد - قد نظمت ندوة دولية في لندن حول التعاون النووى مع جنوب افريقيا . وفي مواجهة التطورات الأخيرة ، فانهى أود مرة أخرى ، الآن وهنا ، ان أعرض التوصيات التالية للندوة المذكورة حتى تبحثها الجمعية العامة عن كثب :

" ١١ - ان الندوة توصي بأن يقوم مجلس الأمن بدراسة هذا الأمر على وجه السرعة وأن يتخذ مقراً اجبارياً - بمتنضى الفصل السابع من الميثاق - بانتهاء كل تعاون نووى مع جنوب افريقيا ، وان يطالب بإزالة المصانع النووية ، وأن يحذر نظام بريتوريا من ان جميع جهودها التي تبذل من أجل استمرار برنامجها النووى أو لبناء مصنع لتخصيب اليورانيوم ستؤدي الى مزيد من الاجراءات الدولية بما فيها العقوبات الجماعية الفعالة .



” ١٢ - يجب اتخاذ اجراء مستعجل من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كي يضمننا ان تكون جميع العقود والاتفاقات النووية بين جنوب افريقيا ، والبلدان الأخرى ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية وبلجيكا ، واسرائيل ، قد انتهت ، وأن يكون امداد جنوب افريقيا بالمعدات النووية عن طريق هذه البلدان وغيرها قد انتهى أيضا . وبالمثل ، فان التعاون في المجالات التالية يجب أن ينتهي أيضا :

( أ ) التدريب ، والتبادلات مع علماء جنوب افريقيا في المجال النووي ، ومنح التأشير لهم ؛

( ب ) العقود والاتفاقات المتعلقة باستخراج اليورانيوم وتصنيعه في جنوب افريقيا ؛

( ج ) استيراد اليورانيوم من جنوب افريقيا أو ناميبيا ؛

( د ) اعادة تصنيع الوقود النووي المستعمل في جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة ، اعادةه الى البلوتونيوم ؛

( هـ ) جميع أشكال التأييد المادية ، والاقتصادية والمالية التي تقدم لصناعة جنوب افريقيا النووية أو أية صناعة أخرى متصلة بها ؛

( و ) نقل التكنولوجيا ، والامداد بالمعدات والدعم المالي لبرامج جنوب افريقيا لتقوية اليورانيوم ، بما في ذلك فصل النظائر المشعة .

” ١٣ - اعلان رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا يجب أن ينفذ تماما .

” ١٤ - ان جميع البلدان المعنية يجب أن تصدر قوانين فعالة من أجل أن تجرّم جميع أشكال التعاون النووى مع جنوب افريقيا عن طريق الشركات والمؤسسات . ويجب أن تكون هناك عقوبات صارمة على كل الانتهاكات ، وان الشركات الأم يجب أن تتحمل مسؤولية ماتقوم به فروعها من أعمال في هذا المجال مع جنوب افريقيا .

” ١٥ - تحت الندوة الحكومات الافريقية وفيها الملتزمة بالكفاح ضد الفصل العنصرى أن تتخذ فوراً جميع المبادرات اللازمة في الأمم المتحدة ، وأن تجرى اتصالات مباشرة مع الدول المعنية من أجل تحقيق الأهداف الموضحة آنفاً . ” (S/13157, pp. 38 and 39)

في عطلة نهاية الأسبوع الماضي ، من ٢ الى ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، فان الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصرى ، التي اشتركت معها اللجنة الخاصة في تنظيم الندوة الستى أشرت اليها الآن بالتعاون مع اللجنة الخاصة ، قد نظمت مرة أخرى ندوة دولية بشأن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا . ويجب أن أعترف بأنني أجهدت كثيراً من انجازات وتوصيات الندوة . وعلى سبيل المثال ، فانه من خلال الحقائق والدراسات التي قدمت ، فان الندوة توصلت الى أنه عن طريق نفس عملية تنمية اقتصاد جنوب افريقيا ، خلال الاستثمارات والتجارة والقروض واعتمادات و ضمانات للتصدير . . . الخ للحصول على فوائد لم يسبق لها مثيل والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة المتوفرة في جنوب افريقيا والمصادر المعدنية الواسعة فيها ، فان الشركات عبر الوطنية قد أصبحت شريكة في دعم نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان هذه الشركات عبر الوطنية التي تستثمر بلايين الدولارات في جنوب افريقيا ، قد شجعت تصنيع اقتصادها دون أى تطوير للموقف السياسى والاجتماعى للشعب الأسود . فضلاً عن ذلك ، فان التصنيع قد زاد تماما من القوة السياسية والاقتصادية للاقلية البيضاء\* ، العنصرية . وبالتالي ، فان الأفارقة السود قد اضطروا ، من ناحية الى البقاء\* في مدن مزدحمة ذات معدل مرتفع للجريمة ووفيات الأطفال والسل والأمراض الأخرى ، واضطروا من ناحية أخرى ، الى أن يصبحوا عمال تراحيل في بلدهم ، محرومين من حقوقهم السياسية ، وضحايا لقوانين عنصرية ، ومنبوذين بعيداً عن البشرية . وخلاصة القول ان أنشطة الشركات عبر الوطنية هامة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لقدرة السياسية والاقتصادية لنظام الفصل العنصرى .

ثانيا ، ان الندوة وجدت أن الشركات عبر الوطنية لا تلقي اعتبارا للعمل الدولي لزيادة الحرية والكرامة الانسانية في جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال ، فانه من أجل التغلب على حظر البترول الذي فرضته جميع البلدان المصدرة للبترول ؛ ومن أجل احتواء حظر الأسلحة الاجبارى الذى أصدره مجلس الأمن بموجب القرار رقم ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) والذى أيدته بقراره رقم ٤٢١ ( ١٩٧٧ ) ، ومن أجل تعطيل أحكام هذا القرار ، الذى يدعو جميع الدول الى الامتناع عن أى تعاون مع جنوب افريقيا فى الحصول على الأسلحة النووية أو تصنيعها أو انتاجها ، فان الشركات عبر الوطنية قد قدمت الأموال الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا لتمويل ميزانيته العامة حتى يكون قادرا على تحقيق زيادة اكتفائه الذاتى في مجال الطاقة ، من خلال لجنة الكهرباء والصندوق الاستراتيجى للبترول . وبذلك ، فان البترول يمكن تصنيعه من الفحم حتى لا تتعرض جنوب افريقيا بعد ذلك لآثار الحظر العالمى على تصدير البترول اليها . ولهذا الفرض ، فان شركة الفلور في كاليفورنيا قد حصلت على عقدين بيزيد مجموعهما عن ٤ بليون دولار من أجل زيادة امكانيات جنوب افريقيا لتحويل الفحم الى بترول . وبالمثل ، فان شركات عبر وطنية أخرى اما أن تكون قد أقامت صناعة أسلحة في جنوب افريقيا بالتعاون مع النظام العنصرى أو انها قامت بالتجارة سرا في الاسلحة معها بدرجة متزايدة . ومن نافلة القول في هذا المجال أن نقتبس مما قاله القاضي المحلى في الولايات المتحدة روبرت س . زامبانو في قضية البلومان لكي يشجب هذه الأعمال الحقيرة التي تجمعت لوقف حظر الأسلحة الاجبارى . ان الشركات عبر الوطنية بتزويد جنوب افريقيا بتسهيلات المفاعلات النووية ونقل التكنولوجيا وتقديم رأس المال عن طريق الاستثمارات والقروض والديون ، قد ساعدت أيضا ذلك البلد على تحقيق القدرة على انتاج الاسلحة النووية .

ويمكنني أن أضيف فقط في هذه المرحلة اننا نعد ملفات عن جميع الشركات عبر الوطنية الرئيسية والبنوك التي تساعد جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والنووية وكذلك في الصناعة البترولية ، وسوف نعلن عن أسمائها ونقيدها في القائمة السوداء كما سوف ننظم حملة منسقة ضدها ، وسوف نكشف عن حبيها للمال والدم ونعلن جرائمها ضد الشعب الافريقى .

وبالتالى ، فقد رفضت الندوة الآراء التي تقول بأن الشركات عبر الوطنية قد أصبحت وسائل لدعم الحرية والمساواة عن طريق التزاماتها في جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بما يسمى بمبادئ سوليفان

ومدونة السلوك الخاصة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية وفيها من أجل تحسين ظروف العمل ، فان الندوة قد توصلت الى أن هذه الأجهزة وان كانت ذات قيمة ، الا أن آثارها الحقيقية قد أسهمت بصورة جزئية في تقنين الوجود المتزايد والاستثمارات في وقت قد واجه فيه النظام أزمات اقتصادية خطيرة ونقص في رأس المال ولكي تعمل بصورة جزئية من أجل تحويل الاتهامات ضد سياسة الفصل العنصرى البغيض . ان تلك المبادئ ومدونة السلوك لم تؤثر على نظام الفصل العنصرى ذاته ، لأن الاستثمارات الأجنبية مازالت مستمرة في الحفاظ على ذلك النظام .  
ولذلك فإنه ليس من العجيب أن الندوة قد أصدرت التوصيات التالية ، التي أود أن أقدمها بفخر الى الجمعية العامة لاعتمادها .

في مجال التعاون النووى والعسكرى ، فان الندوة قد حثت على أنه يجب أن تكون هناك حملة دولية عاجلة لتنفيذ ودعم حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا بمنع اعطاء التراخيص ونقل التكنولوجيا اليها ، ومنع تزويدها بأية أجهزة عسكرية أو للاستخدام العسكرى وما يماثله بما في ذلك بصفة خاصة الالكترونيات وأجهزة الاتصال ، والطائرات والسيارات وما الى ذلك ؛ والاشتراك في صناعة الأسلحة في جنوب افريقيا ؛ وكل التعاون النووى مع تلك الدولة .  
وفي هذا الاطار ، يجب أن نولي اهتماما خاصا الى التشريعات والقواعد التي تصدرها الحكومات لتنفيذ حظر الأسلحة .

وفي مجال التمويل ، فان الندوة أوصت بأنه يجب أن تتسق حملة دولية من أجل وضع حد لتدفق الأموال الى جنوب افريقيا ، وانه يجب أن يولى اهتمام خاص الى التمويل الداخلى لبرامجها النووية ومشروعات استخراج البترول من الفحم وسداد الديون التي قدمها صندوق النقد الدولى اليها ، ولورد جنوب افريقيا أو وقف عضويتها في صندوق النقد الدولي ومن منظمة الغات ، ومقاطعة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك الحكومات والمنظمات للبنوك التي ترتبط بجنوب افريقيا . ووقف القروض التسويقية اليها وكذلك وقف خدمات مؤسسات التأمين اليها .

اسمحوا لي أن أنهى هذا الجزء من بياني بأن أقتبس رأيين حول هذا الموضوع . الأول هو بيان رجل الدين الأستاذ ديسموند موتو . لقد دعا أصدقاؤنا في البلدان الاسكندنافية الى الامتناع عن استيراد الفحم من جنوب افريقيا . وعند ما أثيرت مسألة أن العديد من العمال السود في جنوب افريقيا سوف يفقدون وظائفهم اذا ما امتنعت الدانمرك عن شراء الفحم من جنوب افريقيا . قال ألبرت لوثولي رجل الضمير العظيم وأحد تلامذة نوبل لوريت الراحل :

” من الممكن أن يتعرضوا للبطالة والمعاناة مؤقتا . لكنها ستكون معاناة ذات هدف . وليس من الممكن أن نكون سبب ما يحدث الآن حيث يعاني السود ، ويبدو أن معاناتهم ستستمر بلا نهاية ” .

والرأى الآخر هو لأحد المستوطنين الاستعماريين البيض وعضو سابق في برلمان جنوب افريقيا حيث يقول :

” ان اكتشاف حقول الماس والذهب وقيام الصناعة هي المسؤولية الأولى عن هذه المرحلة الخطيرة من التطور . وأى اعتبار لمستقبل السكان الأصليين كعنصر يتعارض مع استغلالهم كمصدر اقتصادى ومن ثم يعارضه بشدة هؤلاء الذين ينتفعون من عمل هؤلاء الناس . وان لم يكن الأمر كذلك ، فان المناجم وصناعات البلد قد تعجز عن أن تدفع عائد الربح المنتظر منها ” .

ولقد وردت مؤخرا تقارير بأن ثمة تطورات داخل جنوب افريقيا تشير الى ادخال بعض التخفيف على قوانينها العنصرية وهي تشير الى ما يسمى بنوايا السيد بوثا رئيس الوزراء لالغاء قانون الأفعال المضادة للأخلاق وسن قوانين جديدة في العلاقات الصناعية وازالة التمييز في مجالات الرياضة والمقاصف والمراهيض . وانا كانت هذه بدايات للتغيير لموسسة أو غير لموسسة فالى أى العوامل نسبها ؟ هل هي ترجع الى القلقة والانتفاضة الداخلتين المتزايدتين ؟ أو هي نتيجة ضعف دول خارجية ؟ لم يهتم أحد حتى الآن بالتساؤل عما اذا كانت هذه التقارير هي نتيجة حملة خاطفة بارعة للعلاقات العامة تمول بأكثر من ٧٢ مليون دولار ، وزعمها ” مولدر ورودى وشركاؤهما ” لشراء النفوذ في الرأى العام في بعض البلدان الغربية . ولم تبذل أيضا أية مجهودات للمقارنة وابرار التناقض بين هذه التقارير والاعلانات الرسمية في صحيفة الحزب الوطني ” دى ترانس فالير ” التي بين فيها

السيد بوثا نفسه موثقه من القوانين العنصرية على النحو التالي : " ان رئيس الوزراء يتحدث عن تحسينات لا عن الغاء نظام الفصل العنصرى . وعلى سبيل الرد قالت المرأة الشجاعة السيدة موتلانا في عدد صحيفة " صوت جنوب افريقيا " الذى صدر بتاريخ ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ " اننا لا نريد ان تصبح أفلاننا مريخة بل اننا نريد ان نزيلها " .

ونتيجة لذلك لا بد لنا من ان نستجيب للنداء الذى وجهته الكنيسة الكاثوليكية فى جنوب افريقيا ، وهو النداء الذى صدر أخيرا من كاب تاون بالدعوة الى الافراج عن زعماء جنوب افريقيا مثل نلسون مانديلا حتى يتسنى لهم التفاوض في مصير بلادهم مع نظام الأقلية العنصرية حتى يمكن تفادي حمامات الدم العنصرية التي تلوح في الأفق . كذلك ينبغي أن نؤيد النداء الذى وجهته أخيرا " بلاك شاس " وهي منظمة للنساء البيض الى نظام جنوب افريقيا من أجل الوقف الفوري لحبس السود دون محاكمة ووقف أو اعتقال الليبراليين البيض .

لذلك فان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والمضمن في الوثيقة (A/34/22 and Add.1) المعروض أمام الجمعية يعتبر ذا أهمية خاصة . ويشير هذا التقرير الى أن الوضع في الجنوب الافريقي قد زادت خطورته في العام الماضي كنتيجة للسياسة الحقودة غير الانسانية للفصل العنصرى . ان نظام الفصل العنصرى لم يبق فقط بسن تشريع جديد أكثر قمعا ، بل لقد كُف من عطية تقطيع أوصال البلد وبذلك زاد من حرمان الشعب الافريقي من أرائيه وحرياته عن طريق تطبيق سياسة البانتوستانات . ان بيان رئيس مجلس الأمن باسم المجلس كله في ايلول / سبتمبر والذى أعلن فيه أن اعلان " فندا " باعتبارها دولة بانتوستانية مستقلة مزعومة هو لاغ وباطل . ان هذا البيان هو أحد الأمثلة على ذلك . ويسترعى التقرير الانتباه الى الخطر الدائم على السلم العالمي ، الذى يفرضه الوجود المستمر لنظام الفصل العنصرى . وفي هذا السياق فقد ذكر التقرير الجمعية العامة بالقرارات الكثيرة لمنظمة الوحدة الافريقية التي تشير بأن الأزمة الرئيسية في جنوب افريقيا هي السيطرة العنصرية والنهب والاستغلال في افريقيا الجنوبية .

واسترعى التقرير الانتباه أيضا الى القرار التالي للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة والذى عقد في هافانا :

" أعلن المؤتمر أن الجنوب الافريقي ككل يشكل مسرحا واحدا لعمليات نجد فيها أن الفصل العنصرى في جنوب افريقيا هو القضية الاستراتيجية المركزية . ولا يمكن تحقيق

الحرية والسلم والأمن والتقدم في الجنوب الافريقي ما لم يتم سحق نظام الفصل العنصرى ، الذى يقوم على التفرقة العنصرية والاستغلال والقهر ، وما لم يتم تضييق هذا النظام واستبداله بدولة ديمقراطية تتفق سياساتها مع مبادئ منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والأم المتحدة ” . (A/34/22, para.221)

واقتبس التقرير أيضا الفقرة التالية من اعلان لوزاكا للكونولث حول العنصرية والتحيز العنصرى :  
 ” اننا نوكد ، من جديد ، أن من واجب جميع شعوب الكونولث أن تعمل معا من أجل القضاء الكامل على السياسة الشائنة للفصل العنصرى المعترف بها دوليا كجريمة ضد ضمير وكرامة الانسانية والتي يعتبر مجرد وجودها سبة في جبين الانسانية ” ( المرجع السابق ، الفقرة ٢٢٢ ) .

وكنتيجة لكل هذه التعبيرات عن القلق والغضب نادى تقرير اللجنة الخاصة باتخاذ اجراءات محددة في بعض المجالات الهامة . ونأمل أن نقدم خلال المناقشة مشروعات قرارات ملائمة لتنظر فيها الجمعية وتقرها . وان احدى المبادرات الهامة التي اقترتها بالفعل منظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر البلدان غير المنحازة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات هو الاقتراح بعقد مؤتمر دولي سنة ١٩٨٠ تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية للنظر في أفضل الطرق للتعجيل بالعمل الدولى المدروس ولاسيما في مجال العقوبات الشاملة للقضاء على الفصل العنصرى ولتحرير شعب جنوب افريقيا .

ورغم الموقف المظلم ، فان الصورة لن تكون كاملة الا اذا أشدنا بالدول الاشتراكية وخاصة الجمهورية الديمقراطية الألمانية والاتحاد السوفياتي ، وكذلك بعض الدول الغربية وخاصة الدول الشمالية وكندا ، وذلك للمساعدات التي قدمتها لدعم مهمة اللجنة الخاصة . ان بعض الدول الغربية وهذا يشرفها ، قد أدانت نظام الفصل العنصرى ، ولكن ينبغي أن تنتقل من البيانات الى العمل الملموس . اننا جميعا نجلس على حافة بركان نشيط . وبمكافحة نظام الفصل العنصرى في اطار الأمم المتحدة ، فاننا ندافع عن حقائق أبدية فيما يتعلق بحقوق الانسان . وانا لم نقم بذلك فاننا نكون قد تقاضينا عن دعم حركات التحرر في جنوب افريقيا . ولا يمكن لأى سياسة مؤيدة لجنوب افريقيا ان تكون صحيحة الا اذا كانت معادية لكل قارة افريقيا .

ان نيجيريا قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بقضية التحرير في الجنوب الافريقي . اننا سوف نستمر في توثيق علاقاتنا مع الدول الأخرى بما في ذلك منظماتها ومؤسساتها ، وذلك في ضوء المصلحة العريضة لافريقيا . ان اولئك الذين يقومون بأعمال مريحة في نيجيريا ولكن مازالت تعوزهم الحساسية تجاه شعورنا بالنسبة لحالة الانسان الأسود في جنوب افريقيا ، يجب أن ينتبهوا الى تحذيراتنا الجادة . اننا نؤمن بالترابط الاقتصادى ، ونرحب ونضمن عائدا مربحا من الاستثمارات في نيجيريا ، ولكننا نضع المبادئ الأخلاقية قبل أية فائدة . اننا نؤيد ، اكثر من أى وقت مضى ، دعوى الحرية والمساواة وكرامة الانسان في جنوب افريقيا .

ان الحكومة النيجيرية لن تألو جهدا في الحملة الموجهة للقضاء على الفصل العنصرى . ان أمة تضحية تهون ان في سبيل النضال من أجل القضاء على بقايا العنصرية والاستعمار في قارتنا . ان العنصريين أنفسهم - ونحن على ثقة من ذلك - لن يعرفوا النوم ولا الراحة حتى يعيدوا الحقوق الأساسية والمشروعة لشعبنا ، مثل المواطنين الآخرين الأحرار في عالم حر ، وهذا هو الهدف الذى حددناه لأنفسنا . ان الطريق للتحرر الكامل في افريقيا كلها قد يكون طويلا ، وربما دمويا ، ولكن ليس هناك شمة طريق آخر ، واننا مصممون على السير فيه حتى النهاية المرجوة .

السيد على أحمد سحلول (السودان) : سيدى الرئيس ، لقد تابعت بلادى باهتمام

شديد وبحكم عضويتها في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة سياسات الفصل العرقي - تابعت جميع الجهود التي بذلتها اللجنة تحت رئاسة السفير كلارك في سبيل اعداد التقرير المعروض أمام الجمعية



العامة للنظر فيه . ان الجهود التي ظلت تبذلها اللجنة على امتداد السنوات الماضية من أجل تنوير وتوعية الرأي العام العالمي بفظاعة الجرائم التي ترتكبها السلطة العنصرية في بريتوريا في حق الشعوب المضطهدة في الجنوب الافريقي من خلال ممارسة سياسة الأبارتايد ستظل محل تقدير واهتمام الأسرة الدولية بأجمعها حتى يتم تخليص الانسانية منها .

اننا نعيش في عالم تلعب فيه الخلافات والتباينات دورا أساسيا وكبيرا ، عالم يختلف شرقه عن غربه اختلافات سياسية وعقائدية واستراتيجية ، عالم مازال جنوبيه يحاور شماله على امتداد عشرين سنوات ، وما زالت الهوية التي تفصل بينهما تزداد يوما بعد يوم . اننا وان كنا نفهم تاريخ وطبيعة ودوافع هذه الاختلافات ، الا اننا نؤمن أن هذا العالم يجب أن يبقى متضامنا عندما يجاهد بسياسات تفرق بين أبناء الجنس البشري الواحد بسبب اعتبارات عنصرية ولونية .

ان العالم الذي خاض حربا كونية ضارية راح ضحيتها الملايين من البشر عندما ووجه بكاوس النازية المقيت ، لا يمكن له ان يفض الطرف عن المأساة التي تعيشها شعوب الجنوب الافريقي كنتيجة لسياسة الفصل والتفرقة العنصرية والعرقية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ان سياسة الأبارتايد ستظل وصمة عار وسبب خزي في جبين الانسانية جمعاء ، وانه طالما بقيت مثل هذه السياسة موجودة في أى بقعة من بقاع العالم ، فان أى حديث عن الحرية والديمقراطية والحقوق الانسانية سيظل حديثا أجوف بلا معنى أو دلالة .

رغم الرفض والادانة العالمية المتزايدة على مختلف المستويات لسياسات الفصل العنصري التي تمارسها السلطات العنصرية في بريتوريا ، فان استجابة جنوب افريقيا لهذه الإدانات تتم عبر سنن مزيد من التشريعات والقوانين التمييزية والعرقية ، فهي مازالت مستمرة في سياسة انشاء ما يسمى بالبانثوستانات رغم علمها التام بأن العالم ممثلا في هذه الجمعية قد رفضها وسيظل يرفضها جملدة وتفصيلا باعتبارها لاغية وباطلة . ان منح الاستقلال لما يسمى " بالفندا " يمثل تحديا سافرا لقرارات هذه الجمعية رغم اقتناعنا التام بأن ذلك لن يغير أو يبدل في شيء ، وان مصير الفندا مثلما كان مصير الترانسكي وبوتشوانلاند ، من قبلها سيظل هو الرفض والتجاهل التام من قبل المجتمع العالمي . ان حكومة جنوب افريقيا لاتزال تصعد من حملاتها الشرسة لملاحقة واعتقال وتصفية جميع المواطنين ، الذين يرفضون سياسة الأبارتايد ، وزجهم في غياب السجون وممارسة أقصى أنواع

التعذيب عليهم . ان التقارير التي تترى من بريتوريا والتي تصف الظروف البيئية والمناخية والصحية والنفسية التي يعيش فيها السجناء السياسيون في روين ايلاند وغيرها من سجون جنوب افريقيا تحتم على كل محبي الحرية والعدالة في العالم ، بذل كافة الجهود الممكنة لإطلاق سراح هؤلاء السجناء ، ووقف المحاكمات البربرية التي تقوم بها سلطات بريتوريا . ان هذه السلطات لا تقف عند حد السجن والتعذيب ، بل انها تقوم بأكثر من ذلك ، حيث تغتال المعتات من السجناء غيلة وغدرا في سجونهم وتحتم ظروف غامضة ومريبة . اننا ننتهز هذه المناسبة لنحيي أرواح جميع الشهداء المناضلين الذين اغتالتهم السلطات الآثمة في جنوب افريقيا وعلى رأسهم الشهيد ستيف بيكو وسلمون مالانجو . ان دماء هؤلاء الشهداء لن تذهب أدراج الرياح وكما قال الشهيد سلمون مالانجو قبيل أيام قليلة من اعدامه في ابريل الماضي - وأقتبس " ان دمائي لن تضيع هدرا ، لأنها ستسقي أشجار الحرية التي ستنبث ثمار النصر في المستقبل القريب " .

لقد شددت حكومة بريتوريا من اجراءاتها القمعية والتعسفية داخل جنوب افريقيا ، متواطئة في ذلك مع رصيفتها في سالزبري ، بشن غاراتها العدوانية ضد دول المواجهة الافريقية المجاورة خاصة انغولا وموزامبيق وزامبيا وبوتسوانا ، مسببة خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات لتلك الدول التي ظلت تتحمل بشجاعة واقدام مسؤولياتها في مساندة الثوار وايوائهم ، في وجه الحملات المحمومة التي يقودها ضد هم هذا النظام الفاشي . اننا مطالبون جميعا بمد يد العون والمساعدة لتلك الدول حتى تتمكن من حماية استقلالها ووحدة أراضيها وتعويض الخسائر التي تلحق باقتصادياتها ومواردها الطبيعية نتيجة الغارات المستمرة التي تتعرض لها .

لقد أثبتت التجارب على مدى ثلث القرن المنصرم ، أن جنوب افريقيا ليست على استعداد لأن تتخلى طواعية واختيارا عن انتهاج سياساتها التمييزية والعنصرية ، وانها لا بد من أن ترغم على ذلك ارغاما . انه من واجب بل ومن صميم مسؤوليات جميع الدول أن تمارس أقوى أنواع الضغوط على جنوب افريقيا ، وأن تطبق ضدها كل الأحكام والتدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق ومقاطعتها عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا حتى تتخلى عن تلك السياسات العنصرية . لقد أگدت المعلومات الواردة في تقرير لجنة مناهضة سياسة الفصل العنصرى أن حكومة جنوب افريقيا قد رفعت مصروفاتها العسكرية من ١٧٩٩ بليون دولار في ١٩٧٨ الى ٢١٤ بليون دولار في عام ١٩٧٩ ، وان هذا الرقم يتوقع أن يرتفع الى ٢٥٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ . ان هذا التصاعد المخيف في النفقات العسكرية لحكومة جنوب افريقيا ، يفرض على جميع الدول وقف كافة أشكال تعاونها العسكري مع جنوب افريقيا والالتزام التام بقرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) .

ان حياة النظام العنصرى للقوة النووية مسألة من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا للأمن والسلم العالميين . لقد طلبت هذه الجمعية في قرارها ٣٣ / ١٨٨ في الدورة الماضية من مجلس الأمن النظر بصورة عاجلة في امكانية اتخاذ التدابير التي تمنع جنوب افريقيا من تطوير قدراتها النووية ، وطالبت جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد ، بالاقلاع عن تعاونها مع نظام جنوب افريقيا في المجال النووى . ان نقل التكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية والقروض والاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا تمثل شريان الحياة بالنسبة للنظام العنصرى هناك ، وان وقف هذه المساعدات عن ذلك النظام يعتبر وسيلة سريعة وفعالة لا يجباره على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى . اننا هنا لا بد أن نشيد

بالقرار الشجاع والحكيم الذي اتخذته الحكومة الثورية في ايران بوقف امداد حكومة جنوب افريقيا بالنفط . لقد كان هذا القرار بمثابة ضربة للنظام العنصرى في بريتوريا الذى كان يستجلب ٩٠ في المائة من حاجياته النفطية من ايران . ان مدلول القرار الايراني يكمن في ذلك التجرد الذى يضغ الالتزام بالمبادئ والمثل العليا فوق الاعتبارات المصلحية . واننا أيضا ننتهز هذه الفرصة لنشيد بقرار الحكومة السويدية الخاص بسن التشريعات الهادفة الى وقف أى توسع في الاستثمارات السويدية في جنوب افريقيا وناميبيا . ونأمل في أن تحذو بقية الدول التي مازالت تهتفظ بعلاقات اقتصادية مع جنوب افريقيا حذوها .

اننا هنا نعرب عن ترحيبنا بالاقترح الهادف الى عقد مؤتمر دولي بخصوص فرض العقوبات على حكومة جنوب افريقيا والذي سينظم بواسطة الامم المتحدة بالتضامن مع منظمة الوحدة الافريقية وبمشاركة جميع البلدان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الشعبية وثقابات العمال والكنايس المناهضة لسياسات الفصل العنصرى . اننا نأمل أن يكون هذا المؤتمر الذى رحبت به منظمة الوحدة الافريقية وكذلك قمة هافانا السادسة لمجموعة دول عدم الانحياز بداية للنهائية الحقيقية للنظام العنصرى في بريتوريا .

ان المجتمع العالمي في هذه المرحلة مطالب أيضا بضرورة تقديم الدعم المعنوى والمادى لحركات التحرير في جنوب افريقيا المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية لمواصلة نضالها وسعيها من أجل الحرية والعدالة والمساواة . لقد قدمت بلادى كل مساعدة ممكنة لحركة التحرير في جنوب افريقيا حسب امكانياتها المتاحة ، فقد تم فتح مكاتب لحركتي التحرير في الخرطوم ، ووافق السيد رئيس الجمهورية على انشاء معهد لتدريب كوادر أبناء جنوب افريقيا بالخرطوم ، وكذلك درج السودان على تقديم منح دراسية كل عام لأبناء جنوب افريقيا .

لقد بلغت الأوضاع في جنوب افريقيا درجة كبيرة من التردى والخطورة . ان القارة الافريقية لا يمكن لها أن تحتل داء العنصرية الخبيث ، الذى ظل ينخر في أوصالها على امتداد القرون المنصرمة ، وأنه لا بد من فعل كل ما هو ممكن لاقتلاع هذا الداء من جذوره . لقد ظلت أفريقيا تتأدى بضرورة ايجاد الحل المناسب لهذه المشكلة المزمنة عبر هذه المنظمة منذ ثلاثين عاما . وظلت تدرج في جدول أعمالها العام تلو العام دونما بارقة أمل . ان افريقيا ستجد نفسها مضطرة إن عاجلا أو آجلا

للدخول في مواجهة مسلحة مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا طالما بقي ذلك النظام مستمر في سياسات الفصل العرقي ، والتفرقة العنصرية الذى ظل ينتهجهما منذ قيامه . اننا في افريقيا لن نتوان لحظة عن تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لحركات التحرير في جنوب افريقيا لمواصلة كفاحهم المسلح ، ضد الاستغلال والعبودية والعنصرية . وحتى ينال شعب ازانيا المناضل البطل حقه في السيادة والعيش الكريم على اراضيه دون تفرقة او تمييز أو استعباد .

السيد ثورنبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : لقد لخص الأمين العام في تقريره

الى الجمعية العامة هذا العام آراءه فيما يتعلق بجنوب افريقيا كما يلي :

” وينبغي أن يتمثل هدفنا في تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للجنوب الافريقي في مجموعه . بيد أنه لن يتم تحقيق هذا طالما استمرت مشكلة الفصل العنصرى . ويتمثل أحد التحديات الكبيرة ، التي تواجه الامم المتحدة وكافة شعوب المنطقة ، في الضرورة المطلقة لتغيير الحالة العنصرية القائمة في الجنوب الافريقي ، كيما يتسنى للرجال والنساء من مختلف الأجناس أن يتعايشوا ويمارسوا حقوقهم على قدم المساواة ” . (A/34/L.P.5)

وأساسا ، فان هذا هو القلق الذى نشعر به فيما يتعلق بالجنوب الافريقي خلال تلك السنوات العديدة . وفي شتى البيانات التي القيت من فوق هذه المنصة ، وفي الوثائق التي أصدرتها هذه المنظمة بشأن مشكلات الجنوب الافريقي ، فان الموضوع الأساسي كان دائما واحدا وهو أن نظام الفصل العنصرى هو العامل الرئيسي والكامن الذى يسبب المشاكل .

وفي التعبير عن بغضنا لهذا النظام فلقد استخدمنا لهجة أشد مما استعملنا بشأن أى موضوع دولي آخر . وفي الاعراب عن قلقنا فلقد أخذنا في الاعتبار بقوة الآلام التي يتعرض لها أغلبية سكان جنوب افريقيا نفسها . وفي التحذير ازاء ما يمكن أن يحدث لو أن الفصل العنصرى قد سمح له بالاستمرار أشرنا الى أعمال العدوان الكثيرة التي قامت بها جنوب افريقيا ضد جيرانها ، وأكّدتنا على مخاطر امكانية توسع رقعة النزاع . ان غارات جنوب افريقيا الأخيرة ضد أنغولا قد أگدت ما قلناه ، وأعدت قيمة أكبر لتحذيراتنا . ولقد ذكرنا أن امتلاك جنوب افريقيا للامكانيات النووية يجعل هذا التطور أكثر خطورة .

وهكذا فان انتقادنا بشدة لحماة نظام الفصل العنصرى والذين اقاموه ، هو تعبير عن قلقنا للمآسى التي تتعرض لها الاجيال الحاضرة والمستقبلية ، هذه الاجيال التي لها الحق في ان تعيش في سلام وأمن في مجتمعات مستقرة مزدهرة ، ولكن ما دام الفصل العنصرى قائما فلن يكون لها حظ في ذلك ، وما دام القادة البيض في جنوب افريقيا لا يدركون ضرورة تغيير مجتمعهم الى مجتمع منسجم فان جنوب افريقيا نفسها مقبلة على الكوارث وعلى الخوف المستمر من المستقبل ، وما دام نظام الفصل العنصرى قائما فلا يمكن ان نأمل في سلام حقيقي ، ولكن فى الآلام والعنف والخراب .

اننا متفقون جميعا على ان الوضع الذى يسببه نظام الفصل العنصرى لا يطاق ، وبالتالي فلا يمكن ان نسمح بوجود الفصل العنصرى كظاهرة في هذا المجتمع الدولى . ولكن القادة البيض في جنوب افريقيا يتشبثون بالطريقة التي يتبعونها متعامين عن الاخطار التي قد يقدمون عليها ، ويمكن ان نلاحظ دون صعوبة المزايا المادية العديدة التي يمكن ان يتيحها النظام الحالى للسكان البيض في جنوب افريقيا ولكن لا يمكن ان نفهم كيف يمكن للجيل الابيض الحالى ان يستريح بنقل تراثه لأجياله القادمة . وما دام هذا النظام قائما على الظلم والعدوان والاستغلال ، فلا يمكن لهذا التراث الا ان يكون تراثا من الالهوال والخراب . ولا ننسى ان الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا لا تتحدث لغة واحدة . ان العديد من السكان البيض في هذه المنطقة يطالبون قادتهم بانقاذ البلاد وسكانها من مثل هذا المستقبل المظلم . ان هؤلاء عندما يعملون من اجل تحقيق مستقبل افضل في جنوب افريقيا ، فانهم يتعرضون ايضا للمخطر ، وان المجتمع الدولى لا بد وان يعاونهم ويؤيد عملهم .

لقد اصبح من تقاليدنا المحزنة في كلماتنا بشأن مناقشة نظام الفصل العنصرى ، ان نصف الجوانب المؤلمة لهذا النظام ، وقد بينا كيف ان الغلبية من السكان محرومة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، واستنكرنا ما لا يحصى من انواع التعذيب والتمثيل واشرنا الى ظروف الاستغلال والظلم الذى يتم في سوق اليد العاملة وأبدينا دهشتنا من المعاملة غير الانسانية للافارقة كنتيجة لسياسة البانوتوستانات . وقد حذرنا من انواع التهديد التي توجه ضد السلام والأمن في جنوب افريقيا تجاه جيرانها بما في ذلك سكان ناميبيا المحتلة ، واشرنا الى ان هذه المنطقة توشك ان تكون منطقة تدخل عسكرى وحرب موسعة .

ولكن كل ندائنا لجنوب افريقيا كانت صرخة في واد . ومن المحزن ان نرى انه رغم بعض الاصلاحات ، فان حكومة جنوب افريقيا تثبت بسياسة الفصل العنصرى اكثر مما كانت في الماضي ، بل بأعنف وأشد قساوة في بعض الحالات .

فانا امسكنا هذه السنة عن شرح الظروف التي يوجد بها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، فليس ذلك لان ظقنا بسبب الجهاد الذى تقوده الاغلبية من اجل حريتها قد ضعف او ان الوثائق تعوزنا ، ولكننا نريد ان نلح على التدابير التي ينبغي للمجتمع الدولى ان يتخذها لاقناع حكومة جنوب افريقيا بضرورة وضع حد لنظام الفصل العنصرى .

لقد قلنا مرارا انه من صالح كل البلدان ان تسهم في صيانة الأمن في الجنوب الافريقي . اننا لا نستطيع ان نأمل في تحقيق وانجاز مثل هذا الأمن الدائم ، ما دام نظام الفصل العنصرى قائما في هذه المنطقة . ان مساعدة المجتمع الدولى لها اهميتها الحاسمة بالنسبة الى كل الافارقة الذين يتحملون عبء الجهاد ضد الظلم والتمييز . ان من واجبنا كمجتمع دولى ان نتساءل عما ينتظر منا ان نفعله في هذا الصدد .

ان اعتقادنا راسخ في انه دون التهديد بضغط حقيقي من جانب المجتمع الدولى ، فان جنوب افريقيا لن تبدأ في العملية الضرورية لتغيير مجتمعتها . ان القادة في جنوب افريقيا ، كما اثبتت التجارب لا يفتنعون بالحجج المنطقية ولا بالكلام ، بل انهم يقيمون أمنهم على اساس سياسة عنيفة وجهاز عسكرى قوى ، معتمدين على المعونة الاقتصادية التي يحصلون عليها من دول الغرب . ولكن مهما كانت الروابط مع العالم الغربى فمن الواجب اتخاذها ذريعة لممارسة المظبوط ومحاربة جنوب افريقيا بأسلحتها .

ان المجتمع الدولى الى هذه الساعة ، قد اتخذ خطوة واحدة من هذا النوع . ان المقاطعة العسكرية ضد جنوب افريقيا ، رغم انها لم تكن كاملة كما تمنها الكثير منا ، قد شكلت فجوة في هذا النظام . ولأول مرة فان اعضاء مجلس الامن يقبلون مبدأ تطبيق العقوبات الواردة تحت الفصل ٧ من الميثاق بالنسبة للمحالة في جنوب افريقيا .

اننا نعتقد انه من المهم ، ليس فقط ان نضمن التنفيذ الكامل للمقرر ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) ولكن ان يستكمل ايضا بتدابير اخرى .

ان مجلس الأمن ينبغي عليه - على سبيل المثال - ان يتخذ خطوات اخرى للتوصل الى وقف الاستثمارات الاجنبية ومنح القروض المالية الى جنوب افريقيا . ان مثل هذه الخطوات يمكن ان تعتبر انذارا جديا لحكومة جنوب افريقيا . ان المجتمع الدولي مستعد لممارسة ضغوط أشد ، طالما بقيت الأقلية البيضاء تصر على اقصاء ما يزيد على العشرين مليوناً من الافارقة في جنوب افريقيا عن ممارسة حقوقهم كمواطنين متساويين .

وفي عديد من الكلمات السابقة ، اشار وفدي الى الحجج التي جعلتنا نعتقد أن على مجلس الأمن ان يتخذ مثل هذا الاجراء .

وباختصار فان وقف الاستثمارات الاجنبية والمعونات المالية ، سوف يكون استكمالاً رائعاً للمقاطعة العسكرية . ان جنوب افريقيا تحاول الآن ان تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي في انتاج الاسلحة كما ان رؤوس الاموال الاجنبية اصبحت توجه مباشرة او مداورة لخدمة مثل هذا الانتاج المحلي . وعلاوة على ذلك فان تدابير اخرى لوقف تدفق رؤوس الاموال الى جنوب افريقيا ، ستكون اكثر وقفاً على مجتمع جنوب افريقيا وستؤخذ مأخذ الجد من اولئك المسؤولين الآن على الرفاهية الاقتصادية لجنوب افريقيا .

ان التهديد بالمقاطعة من العالم الغربي ، سيكون له اثر نفسي فعال على القادة البيض في بريتوريا ، وسيبين لهم ان البلدان الغربية بعد كل شيء ، ستفكر على المدى البعيد ، في السلم والاستقرار والرخاء في الجنوب الافريقي ، بدلا من النظر الى مصالحها الاقتصادية المحدودة البقاء .

وفي هذا الصدد ، فلقد وصفنا الدور الحاسم لنظام الفصل العنصري في اقتصاد جنوب افريقيا ككل . وعلى سبيل المثال ، فانه دون نظام الفصل العسكري فان المستثمر الاجنبي لا يمكنه الاعتماد على ارباح كبيرة من مصدر رخيص الاليدى العاملة وضمان ضد الاضراب من طرف العمال . ونظراً لطبيعة قوانين القمع التي يتبعها نظام الفصل العنصري وطرق تنفيذها ، فلا يمكن حساب ارباح الاستثمارات في جنوب افريقيا دون ان توضع الاعتبارات الانسانية والخلقية في الحسبان .

ان بعض البلدان يبدوا انها تقول ان مدونات السلوك عن طريق تحسين اوضاع الاغلبية السوداء يمكن ان تكون اداة لاحداث التغيير . ومن المؤكد ان احدا لا يمكنه ان يقف ضد مدونات



السلوك هذه طالما انها تؤدى حقيقة الى تحسين حقيقي للروف العمل لغير البيض في جنوب افريقيا .  
اننا نرى ان مثل هذه المبادئ من الامور المسلم بها . كما اننا نرى ان الشركات الاجنبية العاملة  
في جنوب افريقيا لا يمكن ان تفعل شيئا الا ما تسمح به قوانين الفصل العنصرى او ما تتطلبه ابسط  
الاحتياجات البشرية .

ولكن ليس هذا هو غرضنا تماما ، فليس الا من قبيل الخيال أن نعتقد ان الشركات التجارية التي تعمل داخل نطاق قانوني من الفصل العنصرى ، ومعنية بتجميع الأموال لا بالسياسات ، سوف تهتم بتقويض نظام الفصل العنصرى . ان التأكيد على مدونة السلوك كوسيلة للضغط لن يسهم كثيرا في احداث تغييرات سياسية وغير سياسية . على اننا نصر على الاعتقاد بأن القضاء على الفصل العنصرى ، سوف يكون فقط نتيجة للضغط على حكومة جنوب افريقيا لا نتيجة للنداءات الموجهة للمصالح المتعاونة معها .

لقد قررت أن استرسل قليلا في الحديث عن قضية الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا - ان أنها العنصر الأساسي للبرامج والتدابير التي تبنتها ، حكومات البلدان الشمالية ، والتي تبحث لها عن دعم من طرف الأمم المتحدة .

ان الاقتراح الذى يربى الى وضع حد لتقديم المعونة المالية والقروض لجنوب افريقيا ، قد لقي تأييدا كبيرا في الجمعية العامة ونأمل في ان مجلس الأمن سوف يرى انه من الممكن أن يعمل دونما تأجيل على تنفيذ قرار الجمعية العامة . ان مجلس الأمن وحده هو القادر على أن يضع جنوب افريقيا تحت ضغط حقيقي .

وفي غياب مثل هذه التدابير ، وبالنظر الى طابع الخطورة الذى تكتسي به حالة الوضع فى جنوب افريقيا ، فان الحكومات ينبغي ان تكون مستعدة لاتخاذ تدابير من طرف واحد . وفي هذا الصدد ، فان البرلمان السويدى قد قرر التصديق على مشروع قانون خلال هذه السنة - يحظر الاستثمارات السويدية في جنوب افريقيا وفي ناميبيا . ان الهدف الأساسي من هذا الحظر هو محاولة لممارسة ضغط على السياسة العنصرية لجنوب افريقيا ونظامها الاجتماعى . ومن خلال هذه المبادرة التي تتطلب تدابير استثنائية فاننا نأمل في ان تشجع دول أخرى ومجلس الأمن لاتخاذ تدابير شبيهة ضد جنوب افريقيا . ومهما كانت تأثيرات هذا الاجراء ، فانه يمثل بالنسبة للاستثمارات الجديدة التي تقوم بها بعض البلدان ، تعبيرا واضحا عن ارادتنا وتصميم أعضاء المنظمة الدولية على ابراز تضامنهم مع الذين يكافحون منذ سنوات ضد الظلم ويعملون لكرامة الانسان في الجنوب الافريقي .

ولكن الى جانب الاستثمارات المالية والأجنبية وتقديم القروض المالية لجنوب افريقيا ، فان مجلس الأمن ينبغي أن يستكشف طرقا أخرى لممارسة الضغط على نظام الفصل العنصرى . وهكذا

فان السويد تظل ملتزمة باقتراحات مجلس الأمن التي تؤدي الى اتخاذ قرارات ملزمة ضد التجارة مع جنوب افريقيا . وهناك تدابير أخرى يمكن ان ينظر فيها مجلس الأمن ، وتتناول التجارة المتروكية والنشاط الجوى .

وقد أشرت الى الامكانيات المتاحة لجنوب افريقيا لتنمية امكانياتها في انتاج الأسلحة النووية والتي تعطي لمشكلة الفصل العنصرى جانبا خطيرا ، ان أنها تضع في يد جنوب افريقيا سيفا يهدد كل دول المنطقة .

وطالما ظلت جنوب افريقيا ليست طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، أو أنه ليست هناك ضمانات كاملة لا تطبق على برنامجها النووى ، فليس من سبيل الى منع تطور مثل هذا الخطر . ان الانتساب لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ينبغى ان يكون الحد الأدنى لضمان متطلبات جميع البلدان التي تتعامل حاليا مع جنوب افريقيا في المجال النووى ، ولتحقيق المزيد من الضغوط ضد نظام جنوب افريقيا . ولا بد من اعتبار ان الاسهام في المقاطعة الكاملة في المجال النووى ، يمكن ان يعتبر جزءا من برنامج المقاطعة الاقتصادية التي أقرها مجلس الأمن . وكل اعتبار في هذا الصدد ، ينبغى أن يوازن من جهة بين قيمة العقوبات في قطاع شديد الحساسية بالنسبة لاقتصاد جنوب افريقيا ، ومن جهة أخرى بين الأخطار العديدة بالنسبة للمنطقة وللعالم من جراء جعل جنوب افريقيا مستقلة عن كل ضمان دولي في تنميتها لامكانياتها النووية العسكرية .

ولكن الضغط على بريتوريا لا ينبغى أن يكون هو الوسيلة الوحيدة التي يحاول المجتمع الدولى بها أن ينشئ ظروف عادلة لائقة لحاضر ومستقبل الأجيال القادمة في جنوب افريقيا . وللتخفيف من مأساة العديد من ضحايا الفصل العنصرى وللمساعدة البلدان المجاورة التي تتألم من عواقب تطبيق هذا النظام ، فانه يتعين على المجتمع الدولى أن يتضامن مع هذه الشعوب وأن يمضي في تقديم معونته للبرامج المختلفة التي أنشئت لهذا الغرض . وكرئيس لصندوق الائتمان المخصص لضحايا جنوب افريقيا ، فان لدى فرصا عديدة للاضطلاع على مدى الحاجة الى مثل هذه المعونة . ان معونة السويد لهذه الأنشطة المدنية للمؤتمر الوطنى الافريقى تمثل ١٦ مليوناً من الكرونات السويدية فى هذه السنة . ولكن نظرا لضخامة عدد اللاجئين الذين يهجرون جنوب افريقيا ، فاننا ينبغى أن نضاعف جهودنا لمعونة هذه الأسر في مجال المعونة القانونية والترىوية .

ولازلنا مقتنعين دائما بأن ممارسة مثل هذه الضغوط على المسؤولين عن نظام الفصل العنصرى  
 الإشع ويتعاطفنا مع ضحاياها ، فان المجتمع الدولى يمكن ان يتوصل الى مستقبل مستقر مزدهر حتى  
 يستطيع كل الرجال وكل النساء أن يعيشوا وأن يعملوا وأن يمارسوا حقوقهم المتساوية في المنطقة .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد التزم أعضاء الأمم بمقتضى  
 الميثاق بالعمل على تمتع جميع الشعوب بالكرامة والحرية والمساواة . ان الاعلان العالمى لحقوق  
 الانسان والاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة ، تعكس  
 جميعها هذا المسمى للمجتمع الدولى . ومن المؤسف يمكن انه بينما تستمر هذه الجهود على  
 الصعيد العالمى ، هناك مناطق في افريقيا ينكر على الانسان فيها حقوقه الأساسية . ففي جنوب  
 افريقيا ، فان ممارسة الفصل العنصرى قد اتخذت شكل ايدولوجية وعقيدة سياسية كرس في دستور  
 تلك الدولة . ان التفرقة المنتظمة في المعاملة واستغلال واضطهاد شعب جنوب افريقيا ، تعد  
 استهزاء بالمقاييس الحضارية العصرية وعبثا على ضمير البشرية .

ان كل معيار وقاعدة وقانون واجراء يتخذها النظام العنصرى تشوبه نظرية خبيثة قائمة على تحريف واتلاف العلاقات الطبيعية بين البشر في هذا المجتمع . ان شعوب جنوب افريقيا قد سلبت منها أراضيها ومواردها ، وحولت بلادها بأكملها الى سجن كبير . لقد أدين نظام الفصل العنصرى بصورة منتظمة على الصعيد الدولي ، ورفضته شعوب وأمم العالم . وقد أعلنت الجمعية العامة أن سياسة الفصل العنصرى " جريمة ضد سمير وكرامة البشرية" . وبمرور السنين ، في هذه الجمعية الموقرة وفي محافل أخرى ، ارتفع صوت الاحتجاج والرفض والغضب والقلق ضد هذا النظام القاسي . ان استمرار بقاء هذا النظام يعتبر مأساة كبرى من مآسي عصرنا . ان السلم والأمن الدوليين لا يمكن استمرارهما ما دام شعب جنوب افريقيا خاضعا لنظام عنيف قائم على القهر والاستغلال . وفي التحليل النهائي ، فان السلام العالمي مبني على الالتزام الدولي باحترام الكرامة والحقوق المتساوية لجميع شعوب العالم . وللأسف ، فان المجتمع الدولي قد ظل عاجزا ازاء تحدى جنوب افريقيا العنصرية . كما أن قراراتنا لم يلتفت اليها ، وعملت اداناتنا باحتقار .

وهناك سؤال يفرض نفسه ، وهو كيف أمكن لنظام شجب عالميا أن يتحدى ارادة شعوب العالم ؟ لماذا وجدت الأمم المتحدة نفسها عاجزة عن اتخاذ اجراءات الحظر والعقوبات التي ينص عليها الميثاق بالنسبة لمثل هذه الظروف ؟ كيف تتمكن حفنة من العنصريين في جنوب افريقيا من الاستمرار في فرض نظامها البغيض على الأغلبية الساحقة من شعب هذا البلد ؟ ان الردود على هذه الأسئلة تكمن في استمرار تأييد بريتوريا والتعاون معها اللذين تحظى بهما من قبل بعض الدوائر التي بيدو أنها تتركس جهودها لتحقيق مكسب ، أكثر مما تعمل على تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان مركز مناهضة الفصل العنصرى أوضح في مجموعة من التقارير أبعاد الدور الذى يلعبه الخارج في توسيع المجمع الصناعى العسكرى في جنوب افريقيا . وبالرغم من الحظر الاجبارى على السلاح ، الذى فرضه مجلس الأمن منذ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٧ ، استمرت الشركات العاملة عبر الحدود في لعب دور حيوى لدعم نظام الحكم القهرى في بريتوريا عن طريق نقل التكنولوجيا وتوفير التمويل ؛ مما مكن جنوب افريقيا من سد احتياجاتها العسكرية محليا بنسبة ٧٥ في المائة . لقد بلغت النفقات العسكرية في جنوب افريقيا الآن حوالي ٢ بليون دولار . والأوضاع

شبيهة بذلك في المجال الاقتصادي . ووفقا لدراسة أعدتها " مؤسسة كوربوريت داتا اكستشينج " بشأن " القروض المصرفية الممنوحة لجنوب افريقيا " في المدة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٨ ، يتضح أن جنوب افريقيا قد حصلت على ١٥٨ قرنا بلغت قيمتها الاجمالية حوالي ٥٥ بليون دولار ، قدمها ٣٨٢ بنكا في بعض البلدان الغربية . وفي عام ١٩٧٤ كانت هناك ١٦٣٢ شركة أجنبية تعمل في جنوب افريقيا ، وقد تزايد عددها باستمرار منذ ذلك التاريخ .

ان تقرير اللجنة المخصصة التي عنيت بالتعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل والوارد في الوثيقة A/38/22/Add.1 يشير القلق ويتطلب اتخاذ اجراء دولي حاسم . ومن المؤكد أن التاريخ سوف يسير في طريقه في جنوب افريقيا كما فعل في أى مكان آخر . ولكن الحكومات التي تكسب من تعاونها مع جنوب افريقيا ينبغي عليها أن تفهم مسؤوليتها . عليها أن تتساءل عن الخطر الكبير الذي يهدد السلم الدولي كما يهدد أيضا مصالحها هي في المدى الطويل . هل هو قطع العلاقات الآن مع جنوب افريقيا ، أم الحرب العنصرية المساوية التي لا مفر منها اذا استمرت بريتوريا في طريق التحدي هذا ؟ في رأى وفدى وأغلبية الدول الممثلة هنا أن الجواب واضح .

ان الخطر الذي تمثله عنصرية جنوب افريقيا قد اتخذ أبعادا مقلقة . وأنا أشير الى التقارير الأخيرة التي تبين أن جنوب افريقيا قد أجرت تفجيرا نوويا . ان حصول النظام العنصرى في بريتوريا على القدرة النووية يشكل خطرا كبيرا ، ليس فقط بالنسبة للبشر المقهورين في جنوب افريقيا ، وانما أيضا بالنسبة لقارة افريقيا بأكملها وبالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

ان الكفاح ضد الفصل العنصرى والعنصرية هو محور جهود المجتمع الدولي من أجل حماية وتعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية . ان وفدى يود أن يعرب عن عميق تقديره للجنة الخاصة ولمركز مناهضة الفصل العنصرى للمساهمة التي قدمها في هذا الكفاح . لقد أخذ وفدى علما بالكامل بالتقرير السنوى للجنة الخاصة ، وهو يؤيد ما استخلصته من نتائج وتوصياتها . ونحن نؤيد الاقتراح الرامي الى أن تبدأ الأمم المتحدة حملة دولية لفرض عقوبات شاملة على نظام بريتوريا . وأن تعقد مؤتمرا دوليا لفرض العقوبات على جنوب افريقيا بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . ونحن نؤيد أيضا التوصيات الواردة في التقرير حول التعاون النووى والعسكرى مع جنوب افريقيا . وبالإضافة الى هذه

الاجراءات ، يجب أن نعترف بالحاجة الملحة لزيادة مساعدة حركات التحرر عن طريق تقديم كل ما يلزم من مساعدات أدبية ومادية . ان دول المواجهة التي شاركت ببطولة في الكفاح ضد الفصل العنصرى ، والتي تعرضت لخسائر في الأرواح وخسائر اقتصادية من حقها أن تظهر لها تضامنا معها بصورة حاسمة . وينبغي على المجتمع الدولي أن يساعد هذه الدول في الدفاع عن استقلالها ووحدة أراضيها ضد أعمال العدوان واثارة القلاقل من قبل نظام الفصل العنصرى .

ان باكستان تتضامن بصورة مستمرة وقاطعة مع الشعوب المغلوبة على أمرها في جنوب افريقيا . وهذا أمر معروف ولا يحتاج الى تكرار . ان باكستان تنضم الى المجتمع الدولي في اعادة الاعراب عن تقديرنا لبطولة شعب جنوب افريقيا وحركات التحرر هناك ، التي تواصل كفاحها المشروع النبيل ضد القهر العنيف . ان تضحياتها سوف تكون صورة مضيئة في الكفاح من أجل كرامة الانسان والمساواة .

ان بغض ومعارضة باكستان لسياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، ترجع جذورها الى ايدولوجيتنا . فمذ. ٤٠ . ١ سنة ، فان نبي الاسلام قد أعلن التزام المسلمين بحقوق الانسان ووضع قواعد مجتمع لا يعترف بأية تفرقة قائمة على الطبقة أو اختلاف اللون أو العقيدة ، واننا نحاول في باكستان أن نجعل حياتنا متمشية مع قواعد الاسلام ، ومن هنا التزمنا بالكفاح ضد سياسة الفصل العنصرى اللانسانى وهذا نابع من عقيدتنا ومن ايماننا .

وبالتالى ، ومنذ نشأتها ، فان باكستان ، في اطار امكانياتها المحدودة ، قد قدمت كل مساعدة ممكنة للقضاء على سياسة الفصل العنصرى ، ونحن نعاود تأكيد تأييدنا لأية اجراءات اضافية قد يتخذها المجتمع الدولى لتسهيل اقامة مجتمع عادل وآمن في جنوب افريقيا . وأخيرا فان عام ١٩٨٠ ، قد أعلن باعتباره سنة دولية للطفل ، وبالتالى فلنلتزم في هذا العام بالعمل السلمى الذى سيمكن أطفال جنوب افريقيا من العيش في ظل الحرية والمساواة ، وهو حق مكفول لكل طفل منذ مولده في جنوب افريقيا وفي جميع أنحاء العالم .

السيد فرناندو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان سياسة الفصل العنصرى وجه

من وجوه العالم التديم الذى مكن أقلية من أن ترفع مستوى معيشتها على حساب فقر ويؤس وعمرمان الأغلبية في الجنوب افريقي من ممارسة حقوقها . ورغم اعترافنا بأن سياسة الفصل العنصرى تعتبر جريمة ضد الانسانية ، فانها لا تزال قائمة . ان الأهداف التى يجب أن نتوصل اليها ، واضحة لأنها واردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمى لحقوق الانسان . ان ما لا يزال موضع التجاهل وما لم يفهم بعد ، هو أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق طالما أن جميع الأمم لم تعترف بأن الحقوق المدنية والسياسية لها علاقة وثيقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولا يمكن تعاييق المقاييس المختلفة ، بل لا بد من انشاء نظام عالمى يعمل على حماية الحقوق الانسانية لجميع الشعوب وفقا لأحكام القانون .

لقد شهدنا نهاية عام مراهضة سياسة الفصل العنصرى والذى تمت خلاله بعض الاسهامات المفيدة . ويجب علينا أن نشيد باللجنة الخاصة ومركز مراهضة سياسة الفصل العنصرى ، لعظمهما المفيد . ولكن لا ينبغي أن ننسى أن سياسة الفصل العنصرى لا تزال مستمرة ، فهي لم تخفف من سرعتها ولكنها تأخذ أشكالا غادرة لا حياط الكفاح المشروع الذى تخوضه الملايين من الشعوب المحرومة من حريتها وعقها في تقرير مصيرها ، والمضطرة الى المضى في حياة من العبودية والاندال .



وعلاوة على ذلك ، فان سياسة الفصل العنصرى تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ولا يمكن أن يتحقق السلم :الما أن ثلاثة أرباع سكان جنوب افريقيا مستبعدون من أهم ما في الحياة القومية ومحرومون من التمتع بمزايا موارد بلدهم .

ان النظام العنصرى للأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، لا يزال يرتكب مظالم سياسة الفصل العنصرى ويتحدى ارادة المجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا وزمبابوى . ان جنوب افريقيا هو المعقل الأساسى للعنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي ولا يمكن أن يتحقق السلم في الجنوب الافريقي الا بعد اباداة سياسة الفصل العنصرى وتخلى نظام جنوب افريقيا عن سياسة القمع لأغلبية شعب هذا البلد . ويأسف وفد سرى لانكا لهذا الوضع ويؤيد جميع الجهود الرامية الى القضاء على سياسة الفصل العنصرى الذى يعتبر لب مشكلة الجنوب الافريقي . كما يؤيد وفد بلادى دعمه وتضامنه مع شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركاته للتحرر الوطنى .

ورغم جهودنا ، فان الفصل العنصرى يستمر في تحديه علانية لقرارات المجتمع الدولي ومجلس الأمن والجمعية العامة . وما دامت سياسات الفصل العنصرى مستمرة ، فقد زادت نظم الفصل العنصرى من اتجاهاتها القمعية والعدوانية والتوسعية ، وقد غزت أنغولا ، وبوتسوانا ، وموزامبيق ، وتنزانيا وزامبيا . ان أعمال العدوان وعدم الاستقرار من قبل جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبيين وحلفائهما ، تهدف الى منع تأييد بلدان المجابهة من تقديم معونتها لحركة التحرير التى يؤيدها المجتمع الدولي . ولقد أدان مجلس الأمن منذ أيام جنوب افريقيا على عدوانها ضد أنغولا . وينبذى على المجتمع الدولي أن يمارس ارادته تجاه جنوب افريقيا حتى تلتزم باحترام استقلال ، وسيادة وسلامة أراضي دول المجابهة .

وقد أعرب مجلس الأمن والجمعية العامة كثيرا عن قلقهما بشأن بناء جنوب افريقيا لمقدرتها فيما يختص بأسلحتها النووية . كما سمعنا منذ عدة أيام عن انفجار نووى مزعوم في هذه المنطقة . وفي محاولاتها اليائسة ، لا يمكن لجنوب افريقيا التى تحافظ على سياسة الفصل العنصرى أن توضع العالم أمام الأمر الواقع بالنسبة لقدرتها النووية . وقد جاء التقرير المتعلق بالانفجار المزعوم في وقته ليذكر المجتمع الدولي بالتهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين من قبل نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

ان القضاء على سياسة الفصل العنصرى ، هو من أهداف حركة عدم الانحياز ومن أهداف المجتمع الدولي بأسره . اننا دول عدم الانحياز قد أكدنا تأييدنا الحقيقي لنضال شعوب زيمبابوى ، وناميبيا وجنوب افريقيا لتحقيق استقلالها الكامل والقضاء كلية على العنصرية وسياسة الفصل العنصرى . ان على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره مسؤوليات خاصة تجاه الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وحركات تحريره . ان الفصل العنصرى هو لب مشكلات هذه المنطقة . وهكذا ، فان على الأمم المتحدة دورا هاما وحيويا في تعبئة العمل الدولي للقضاء على سياسة الفصل العنصرى . وهناك حاجة ملحة لتكثيف الجهود بخرض تعبئة الرأى العام العالمى للقضاء على سياسة الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي .

ويعتقد وفد سري لانكا أن الخطوات التالية هي من بين الخطوات الضرورية للقضاء على سياسة الفصل العنصرى في جميع أشكاله :

تكثيف الرأى العام العالمى للقضاء على سياسة الفصل العنصرى . المطالبة بتنفيذ صامم لقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع . شجب التعاون المتزايد العسكرى والسياسى والاقتصادى من قبل بعض البلدان مع جنوب افريقيا ، والذي يساعد على الاحتفاظ بنظم العنصرية للأقلية القائمة على نظام الفصل العنصرى ، وينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تتعاون تماما لتحقيق هذا الهدف . التأييد ومعاونة دول الخط الأول ، ان لا يمكن أن نتركها بمفردها في اصرارها الشجاع على المقاومة ضد نظم العنصرية في الجنوب الافريقي . ضمان أن جميع الدول ينبغي أن تمتنع عن أى تعاون مباشر أو غير مباشر مع جنوب افريقيا لتصنيع وتطوير أسلحة نووية ، لأن أى تعاون عسكرى نووى مع جنوب افريقيا يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ان الفصل العنصرى وعواقبه تقلق كل المجتمع الدولي . وان القضية قضية ملحة بحيث ينبغي القضاء على الفصل العنصرى فوراً واستبداله بنظام قائم على الحرية والعدالة والاحترام الكامل للكرامة الانسانية . ان هذا الهدف الذى قبلناه جميعاً لا يمكن تحقيقه الا بعمل مشترك ، وانا لم يتحقق هذا الهدف فان ميثاق وعلان حقوق الانسان لن يعنيا شيئاً بالنسبة لملايين البشر .

أود أن أنهى كلمتي بالاستشهاد بكلام صاحب السعادة السيد ج . ر . جاىواردن رئيس سرى لانكا :

" اننا نحتج ضد التدابير اليائسة الوحشية التى يتخذها نظام الفصل العنصرى فى محاولة للابقاء على الوضع القائم . اننى أؤكد تضامن حكومة وشعب جمهورية سرى لانكا الديمقراطية الشعبية مع هؤلاء الذين هم ضحايا الفصل العنصرى والذين عاهدوا أنفسهم على الكفاح بكل الوسائل المشروعة لديهم للقضاء على البقية الأخيرة من التمييز العنصرى والفصل العنصرى . ان سرى لانكا التى التزمت بصورة قاطعة بالديمقراطية تهتم بمبادئ وممارسة السياسات المناهضة للفصل العنصرى . ونحن ننضم الى الذين يناضلون بشجاعة لضمان فجر جديد للكرامة وتخليص بني البشر كلية من التمييز العنصرى " .

رفعت الجلسة الساعة . ١٢ / ٣